الأمم المتحدة

A/C.2/73/L.14

الجمعية العامة

Distr.: Limited
17 October 2018
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والسبعون

اللجنة الثانية

البند ٢٠ (ب) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

مصر*: مشروع قرار

متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد إعلان بربادوس[١] وبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (برنامج عمل بربادوس)[٢]، وإعلان موريشيوس[٣]، واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية[٤]، وإجراءات العمل المعجَّل

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) *تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل – ٦ أيار/مايو ١٩٩٤* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.94.I.18 والتصويبان)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) *تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بورت لويس، موريشيوس، ١٠-١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.05.II.A.4 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(٤) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

الرجاء إعادة استعمال الورق

للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)[٥]، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)[٦]، بما في ذلك الفصل السابع المتعلق بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية،

وإذ تؤكد من جديد أيضاً الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي عقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“[٧]،

وإذ تعيد كذلك تأكيد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وإذ تعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرطٌ لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستفادة من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم ينفذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتدعمها وتكملها وتساعد في توضيح سياق غاياتها المتعلقة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها ٢٤٣/٧١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية الذي حثّت فيه على تعزيز دعمها لتنفيذ أمور منها مسار ساموا ودعت كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى إدراج هذه الإجراءات وتعميمها تماما في أنشطتها التنفيذية من أجل التنمية،

وإذ تشير إلى قرارها ٢١٧/٧٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ وقرارها ٣٠٧/٧٢ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٨ وجميع القرارات السابقة ذات الصلة[٨]،

---

(٥) القرار ١٥/٦٩، المرفق.

(٦) *تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس – ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٧) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٨) انظر القرارات ٢٠٢/٧٠ و ٢٨٨/٦٩ و ٢١٧/٦٩ و ١٥/٦٩.

وإذ تشير أيضا إلى الوثائق الختامية والقرارات الصادرة عن جميع مؤتمرات الأمم المتحدة وعملياتها ذات الصلة بأولويات التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠[٩]،

وإذ تجدد التأكيد على الخطة الحضرية الجديدة، التي تم اعتمادها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، الذي عُقد في كيتو في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦[١٠]،

وإذ ترحب باجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة حول موضوع ”التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود: منظور الدول الجزرية الصغيرة النامية“، الذي عُقد في نيويورك في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٨،

وإذ تؤكد من جديد أن الدول الجزرية الصغيرة النامية ما زالت تشكل حالة خاصة في مجال التنمية المستدامة بالنظر إلى مواطن الضعف الخاصة التي تنفرد بها، وأنها لا تزال تواجه قيودا لبلوغ أهدافها في جميع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وإذ تنوه بتولي الدول الجزرية الصغيرة النامية زمام الأمور والقيادة في التغلب على بعض هذه التحديات، وإذ تشدد في الوقت نفسه على أن تحقيق النجاح سيظل صعبا ما لم يكن هناك تعاون دولي،

وإذ تسلّم بأن تغير المناخ يشكل أحد العوامل الكامنة وراء مخاطر الكوارث، وإذ تؤكد من جديد أهمية تعزيز التعاون الدولي في مواجهة الكوارث،

وإذ تعترف بأن تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر ما زالا يشكلان خطرا كبيرا على الدول الجزرية الصغيرة النامية وعلى جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، ويمثلان لدول معينة منها أشد الأخطار التي تهدد بقاءها ومقومات وجودها،

وإذ تؤكد من جديد اتفاق باريس[١١]، وتشجع جميع الأطراف في الاتفاق على تنفيذه تنفيذا تاما، وتشجع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[١٢] على القيام في أقرب وقت ممكن، إن لم تكن قد فعلت بعد، بإيداع صكوك تصديقها على الاتفاق أو قبوله أو إقراره أو الانضمام إليه، حسب الحالة،

وإذ تحيط علما بمختلف المبادرات التي تجسد العلاقة المهمة بين المحيطات وتغير المناخ، بما في ذلك مبادرات من بينها مبادرة مسار المحيطات التي استهلت على هامش الدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ،

وإذ تكرر دعوة جميع أصحاب المصلحة إلى حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام من أجل تحقيق التنمية المستدامة، بوسائل منها تعجيل الإجراءات الرامية إلى منع التلوث البحري والحد منه بشكل كبير بجميع أنواعه، ولا سيما التلوث الناجم عن الأنشطة البرية،

---

(٩) القرار ٦٩/٢٨٣، المرفق الثاني.

(١٠) القرار ٧١/٢٥٦، المرفق.

(١١) اعتُمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م أ ٢١.

(١٢) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

بما في ذلك الحطام البحري، واللدائن واللدائن الدقيقة، والتلوث بالمغذيات، ومياه المجاري غير المعالجة، وعمليات تصريف النفايات الصلبة، والمواد الخطرة، والتلوث الناجم عن السفن، ومعدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملة بطريقة أخرى، مع الاعتراف في نفس الوقت بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية هي من بين الجهات الأكثر تعرضا لآثار التلوث البحري،

وإذ تؤكد من جديد أن المحيطات والبحار، جنبا إلى جنب مع المناطق الساحلية، تشكل عنصرا أساسيا من عناصر النظام الإيكولوجي للأرض، وهي مرتبطة ارتباطا جوهريا بالتنمية المستدامة، وإذ تؤكد من جديد أيضا أن وجود محيطات وسواحل سليمة ومنتجة وقادرة على التكيف هو أمر حاسم لتحقيق أهداف عدّة من بينها، القضاء على الفقر، وتوفير إمكانية الحصول على أغذية كافية ومأمونة ومغذية، وتوفير سبل كسب العيش، وتحقيق التنمية الاقتصادية، وخدمات النظم الإيكولوجية الأساسية بما في ذلك عزل الكربون، ويمثل عنصرا هاما في هوية شعوب الدول الجزرية الصغيرة النامية وثقافتها،

وإذ تسلّم بأن الصحة شرط مسبق للتنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة كافة ونتيجة من نتائجها ومؤشر من مؤشراتها، وبأن مسار ساموا يدعو إلى وضع سياسات وبرامج لكفالة تحسين الصحة، وإذ تسلّم أيضا بالحاجة إلى الوقاية من الأمراض المعدية وغير المعدية والكشف عنها والعلاج منها، وإلى توفير خدمات جيدة في مجال الرعاية الصحية الأساسية، مع الحد في الوقت نفسه من الآثار المتصلة بالصحة الناجمة عن الكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان في الدول الجزرية الصغيرة النامية،

وإذ تؤكد من جديد أهمية إطار الشراكات المقامة لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية والتقدم المحرز، بما في ذلك من خلال اللجنة التوجيهية المعنية بالشراكات من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية وحوار الشراكة العالمي السنوي الثالث لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن الشراكات المقامة لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك يوم ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٨، وكذلك أهمية شبكة الأعمال التجارية العالمية للدول الجزرية الصغيرة النامية والتقدم المحرز فيها، وضرورة استمرار اتساقه مع إطار الشراكات،

وإذ تسلّم بأنه من المهم للغاية تعبئة الموارد من جميع المصادر من أجل تنفيذ مسار ساموا تنفيذا فعالا،

وإذ تسلّم أيضا بأنه، على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية وما تقوم به من تعبئة لمواردها المحدودة، فإن ما أحرزته من تقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وفي تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس، لم يكن متكافئا، بل إن بعضها شهد تراجعا من الناحية الاقتصادية، وبأنه لا يزال هناك عدد من التحديات الهامة،

وإذ تلاحظ التراجع في علاقات المراسلة المصرفية الذي يواجهه العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، وإذ تتطلع في هذا الصدد إلى مواصلة النظر في هذه المسألة في التقارير المقبلة التي تعدها فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، حسب الاقتضاء ووفقا للولايات الحالية،

وإذ تسلّم بما يقدمه المجتمع الدولي من تعاون ودعم منذ أمد طويل، حيث اضطلع بدور هام في مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على إحراز تقدم في معالجة مواطن ضعفها، وفي دعم الجهود التي تبذلها في مجال التنمية المستدامة، وإذ تشير إلى الفقرة ١٩ من مسار ساموا التي تدعو إلى تعزيز هذا التعاون،

وإذ تعيد تأكيد ضرورة تعميم مراعاة التنمية المستدامة على جميع المستويات عن طريق تحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإقرار بالصلات التي تربط بينها، بغية تمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من تحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها،

١ - ***تحيط علما*** بتقرير الأمين العام عن متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية[١٣]؛

٢ - ***تحيط علما أيضا*** بتقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون ”استعراض شامل للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية: النتائج النهائية“ الذي أعد عملا بالقرار ٢٨٨/٦٩ المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٥[١٤]؛

٣ - ***تحيط علما كذلك*** بالنتائج والاستنتاجات الواردة في تقرير الأمين العام المعنون ”تقييم ناجم عن الولايات الناشئة لوحدتي الدول الجزرية الصغيرة النامية التابعة للأمانة العامة“، المقدَّم عملا بأحكام القرار ٢١٧/٧٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧[١٥]؛

٤ - ***تؤكد*** من جديد الوثيقة الختامية الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، والمعنونة إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية[٥]، وتحث على تنفيذها بالكامل وبسرعة وبفعالية، وكذلك على رصدها ومتابعتها واستعراضها على نحو فعال؛

٥ - ***تحث*** على التنفيذ الكامل والفعَّال للالتزامات والشراكات المعلن عنها في المؤتمر وعلى تنفيذ الأحكام المتعلقة بجميع وسائل التنفيذ، على النحو الوارد في مسار ساموا؛

٦ - ***ترحب*** بالتزام المجتمع الدولي المستمر باتخاذ إجراءات عاجلة وملموسة لمعالجة مواطن ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية، وبمواصلة البحث بصورة منسقة عن حلول، بما في ذلك حلول إضافية، للتحديات الرئيسية التي تواجهها بما يدعم التنفيذ الكامل لمسار ساموا؛

٧ - ***تشير*** إلى أولويات التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية المحددة في مسار ساموا، والواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[١٦]، وكذلك الوثائق الختامية لجميع مؤتمرات الأمم المتحدة وعملياتها ذات الصلة، وإذ تسلّم بأوجه الترابط فيما بينها، تحث على الأخذ بهذه الأوجه من خلال تنفيذ تلك الوثائق؛

٨ - ***تشير أيضا*** إلى الفقرة ١١ من قرارها ٢٩/٦٧، وتلاحظ أن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة سيخصص في اجتماعاته ما يكفي من الوقت لتناول التحديات التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال التنمية المستدامة، وتشجع المنتدى السياسي الرفيع المستوى على إبداء الاهتمام الكافي بهذه المناقشات، مع الأخذ في الاعتبار أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تشكل حالة خاصة من حالات التنمية المستدامة، وكذلك بالدروس المستفادة من عمليات متابعة

---

(١٣) A/73/226.

(١٤) انظر A/72/119 و A/72/119/Add.1.

(١٥) A/73/345.

(١٦) القرار ١/٧٠.

واستعراض المؤتمرات السابقة المعنية بالدول الجزرية الصغيرة النامية وما صدر عنها من وثائق ختامية، وإذ تلاحظ أن عام ٢٠١٩ سيشهد استعراض ذلك، تشجع أيضا على تخصيص ما يكفي من الوقت للدول الجزرية الصغيرة النامية لتتناول نقاط ضعفها والتحديات التي تواجهها، مع الإقرار بأن المنتدى السياسي الرفيع المستوى هو الفضاء المحدد الوحيد المتاح لتلك الدول؛

٩ - ***تكرر*** النداء الذي وجهته في الإعلان المعنون ”محيطاتنا، مستقبلنا: نداء للعمل“[(١٧)]، الداعي إلى اتخاذ إجراءات على وجه السرعة من أجل حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام في التنمية، وتحث على تنفيذه مع الإقرار بالمساهمات الهامة التي تقدمها حوارات الشراكة والالتزامات الطوعية المقطوعة في سياق مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، من أجل التنفيذ الفعال والمناسب من حيث توقيته للهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، وبالتالي تحث على الوفاء بتلك الالتزامات؛

١٠ - ***تنوه*** بالجهود المبذولة من أجل تنفيذ برنامج العمل العالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتشجع على مواصلة تنفيذه في جميع مناطق تلك الدول من أجل التصدي للتحديات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية بسبل منها المبادرة الأقاليمية التي أطلقتها منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة؛

١١ - ***تقر*** بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية ملتزمة بتنفيذ مسار ساموا وتقوم بتعبئة الموارد على الصعيدين الوطني والإقليمي لذلك الغرض، بالرغم من قاعدة مواردها المحدودة، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يساعد الدول الجزرية الصغيرة النامية وأن يدعمها في تنفيذ مسار ساموا، وذلك بسبل منها إدماج مضامينه في سياساتها وأطرها الإنمائية الوطنية والإقليمية؛

١٢ - ***تحث*** جميع الشركاء على إدماج مسار ساموا في أطرهم وبرامجهم وأنشطتهم التعاونية، حسب الاقتضاء، لضمان متابعته وتنفيذه بفعالية؛

١٣ - ***تحث*** كيانات منظومة الأمم المتحدة على أن تعمم، في إطار ولاية كل منها، مراعاة مسار ساموا في الخطط والأطر الاستراتيجية لكل منها، وتشجع جميع المعنيين من الجهات صاحبة المصلحة على أن تتيح موارد كافية ويمكن التنبؤ بها من أجل التنفيذ الفعال والمعجل لمسار ساموا؛

١٤ - ***تهيب*** بمنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية وغيرها من الشركاء الإنمائيين المتعددي الأطراف مواصلة دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في جهودها الرامية إلى تنفيذ استراتيجياتها وبرامجها الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك بإدماج أولويات وأنشطة الدول الجزرية الصغيرة النامية في أطرها الاستراتيجية والبرنامجية ذات الصلة، بوسائل منها عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، على المستويين الوطني والإقليمي، تمشيا مع ولاياتها وأولوياتها الشاملة؛

١٥ - ***تدعو*** إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية التابع للأمانة العامة، وفقا لولاية كل منهما، إلى تعزيز الدعم اللازم في مجال التحليل والدعوة المقدم لعمل اللجنة التوجيهية المعنية بالشراكات من أجل

(١٧) القرار ٣١٢/٧١، المرفق.

الدول الجزرية الصغيرة النامية، ضمانا لإجراء حوار عالمي سنوي عملي المنحى يركز على النتائج بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن شراكات الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

١٦ - ***تشجع*** منظومة الأمم المتحدة على دعم الجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية لتقوية تعاونها على بناء القدرة على الصمود وعلى تعزيز الإجراءات المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ، وتسلم بأن وضع استراتيجيات وطنية للتكيف مع تغير المناخ واستراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث بحلول عام ٢٠٢٠ يتيح فرصة لتحقيق أكبر قدر من التآزر والتشارك في استخدام مجموعات البيانات وتقييمات المخاطر؛

١٧ - ***تشدد*** على ضرورة إيلاء الاعتبار الواجب لقضايا الدول الجزرية الصغيرة النامية وشواغلها في جميع مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية وعملياتها ذات الصلة؛

١٨ - ***تشير*** إلى ضرورة تعميم مراعاة المنظور الجنساني على نحو تام في جميع مؤتمرات القمة والمؤتمرات والدورات الاستثنائية التي تعقدها الأمم المتحدة وعمليات متابعتها؛

١٩ - ***تؤكد*** على الدور الهام الذي تضطلع به وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثلة السامية في دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية، وفقا لولايات كل منهما، بما في ذلك تلك الواردة في مسار ساموا، وغير ذلك من الوثائق والقرارات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي، وتقر بتحسن التنسيق والتعاون فيما بينهما وتحثّ على المضي في الاستفادة من تكامل مكامن القوة المتاحة لهما في تنفيذ خطط عملهما السنوية والأنشطة ذات الصلة بها؛

٢٠ - ***ترحب*** بالجهود التي يبذلها كل من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثلة السامية لدعم خطة التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وتعزيز الاتساق والتنسيق الفعال بين وكالات الأمم المتحدة والجهات المعنية صاحبة المصلحة وتحسين سبل الاتصال والتشاور مع الدول الأعضاء؛

٢١ - ***توصي*** بأن تواصل منظومة الأمم المتحدة العمل من أجل كفالة أن تكون الأنشطة المنفذة دعما للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، في نطاق ولاية كل كيان، متوائمة مع أولويات تلك الدول من أجل تعزيز تنفيذ مسار ساموا وخطة عام ٢٠٣٠؛

٢٢ - ***تشير*** إلى الفقرة ١١ من قرارها ٢٩٩/٧٠ المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٦، وتحث منظومة الأمم المتحدة على اتخاذ تدابير فعالة للحد من عبء الإبلاغ الواقع على عاتق الدول الجزرية الصغيرة النامية، وذلك من خلال إقامة روابط متسقة ومنسقة وفعالة بين ترتيبات متابعة واستعراض تنفيذ مسار ساموا وخطة عام ٢٠٣٠ والوثائق الختامية المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي؛

٢٣ - ***تقر*** بأن لا بد من تحسين أساليب جمع البيانات والتحليل الإحصائي لتمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من التخطيط الفعال لتحقيق وتعقب النجاح في بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا ومتابعته وتقييمه، وفي هذا الصدد، تحث المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، على تحسين الدعم المقدم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في تعزيز قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية ونظم بياناتها على كفالة إمكانية الحصول على بيانات رفيعة الجودة وحسنة

التوقيت وموثوقة ومصنفة، تمشيا مع مضامين مسار ساموا وخطة عام ٢٠٣٠، حسبما يناسب السياقات الوطنية، وذلك بغية دعم تنفيذ مسار ساموا وخطة عام ٢٠٣٠ ومتابعتهما واستعراضهما؛

٢٤ - ***تحث*** كيانات منظومة الأمم المتحدة على أن تنسق تخطيط أنشطة بناء القدرات التي تضطلع بها وتنفيذ تلك الأنشطة بالتشاور الوثيق مع الدول الجزرية الصغيرة النامية والشركاء من أجل التنمية كافة، تعزيزاً للفعالية والكفاءة في تقديم الدعم لتنفيذ مسار ساموا وخطة عام ٢٠٣٠، مع تجنب تشبع القدرة الاستيعابية للدول الجزرية الصغيرة النامية على الصعيد القطري؛

٢٥ - ***تطلب*** إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، أن تساهم بنشاط، في حدود ولاية كل منها، في التصدي لأوجه الضعف الفريدة والخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك من خلال اتباع نهج أكثر شمولا للتمويل التساهلي للتمكين من تحسين فرص الحصول على التمويل من أجل التنمية للدول الجزرية الصغيرة النامية؛

٢٦ - ***تكرر*** طلبها لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية الداعي إلى الدخول في مشاورات شاملة مع جميع البلدان المتأثرة فيما يتعلق باستعراض المكاتب المتعددة الأقطار، في سياق إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وتقديم تقرير عن استنتاجاتها في الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية لعام ٢٠١٩[(١٨)]، مع التأكد من تناول تلك البلدان على النحو المناسب؛

٢٧ - ***تؤكد*** من جديد قرارها عقد اجتماع رفيع المستوى يستغرق يوما واحدا في مقر الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، لاستعراض التقدم المحرز في معالجة أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تنفيذ مسار ساموا، على أن يصدر عنه إعلان سياسي مقتضب وعملي المنحى يتم الاتفاق عليه بين الحكومات، وتشير في هذا الصدد إلى المقرر ٥٥٩/٧٢، الذي قررت فيه أن تحيل مشروع المقرر القاضي بعقد الاجتماع الاستعراضي الرفيع المستوى في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين لاتخاذ إجراء بشأنه، وتطلب إلى رئيس الجمعية العامة أن يضع الصيغة النهائية للترتيبات التنظيمية للاجتماع، وتشجع الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة على المشاركة في الاستعراض الرفيع المستوى على أعلى مستوى ممكن؛

٢٨ - ***ترحب*** بعقد الاجتماعات التحضيرية الإقليمية للدول الجزرية الصغيرة النامية في بليز وتونغا وموريشيوس، فضلا عن الاجتماع الأقاليمي لجميع الدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عقد في ساموا، من أجل إجراء استعراض للتقدم المحرز في تنفيذ مسار ساموا على الصعيدين الوطني والإقليمي، وتحيط علما بنتائجها؛

٢٩ - ***تكرر*** تأكيد الأهمية الحاسمة للمشاركة الكاملة والفعالة للدول الجزرية الصغيرة النامية في عملية الاستعراض الرفيع المستوى، وتدعو في هذا الصدد الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة والجهات المانحة المعنية إلى المساهمة في صندوق التبرعات الاستئماني لغرض مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على المشاركة الكاملة والفعالة في الاستعراض الرفيع المستوى والعمليات التحضيرية المختلفة؛

(١٨) تمشيا مع القرارين ٢٤٣/٧١ و ٢٧٩/٧٢.

٣٠ - ***ترحب*** بإنشاء شبكة مراكز التنسيق الوطنية للدول الجزرية الصغيرة النامية، التي ستكون بمثابة حلقة وصل حيوية بين المستويات العالمي والإقليمي والوطني من أجل تيسير التنسيق وتبادل المعلومات والتخطيط فيما يتعلق بتنفيذ مسار ساموا وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وترحب كذلك بعقد الاجتماع الافتتاحي لمراكز التنسيق الوطنية للدول الجزرية الصغيرة النامية في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ في آبيا، على هامش الاجتماع الأقاليمي التحضيري لاستعراض منتصف المدة لمسار ساموا، وتشجع جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية على المشاركة في تلك الشبكة من أجل مواصلة تنفيذ مسار ساموا وخطة عام ٢٠٣٠؛

٣١ - ***تلاحظ*** الاستنتاجات الأولية التي خلصت إليها وحدة التفتيش المشتركة، التي تفيد أن الموارد لم تشهد أي زيادة خلال الفترة التي توسعت فيها ولايات وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية ومكتب الممثلة السامية توسعا كبيرا؛

٣٢ - ***تلاحظ*** مع القلق اتساع الفجوات بين الولايات المتغيرة لوحدتي الدول الجزرية الصغيرة النامية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والفجوات في الموارد المخصصة لهذه الكيانات، ولا سيما أن النطاق الكامل للمهام الإضافية لا يمكن أن يتحقق دون زيادات مناظرة في الموارد؛

٣٣ - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يخصص موارد إضافية تناسب الولايات الموسعة المسندة إلى وحدتي الدول الجزرية الصغيرة النامية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثلة السامية ضمن الميزانية البرنامجية لعام ٢٠٢٠، في سياق إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ومواءمة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واستعراض منتصف المدة لمسار ساموا؛

٣٤ - ***تطلب*** أيضا إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين، وضمن إطار بند جدول الأعمال المتعلق بمتابعة وتنفيذ مسار ساموا، معلومات عما تم القيام به لتلبية الاحتياجات الناجمة عن توسيع نطاق الولايات المسندة إلى وحدتي الدول الجزرية الصغيرة النامية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثلة السامية؛

٣٥ - ***تكرر*** طلبها الوارد في القرار ٣٠٧/٧٢ بأن يقدم الأمين العام تقريراً عن متابعة وتنفيذ مسار ساموا، وأن يتيحه، استثنائيا، في مطلع عام ٢٠١٩ في أعقاب الاجتماعات التحضيرية للاستعراض الرفيع المستوى التي تُعقد على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي، لتتم الاستفادة منه في دعم المشاورات الحكومية الدولية ولتنظر فيه الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين؛

٣٦ - ***تقرر*** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والسبعين، في إطار البند المعنون ”التنمية المستدامة“، البند الفرعي المعنون ”متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية“.